لما تقدم له أن ورشا يضم ميم الجميع ويصلها بواو قبل همز القطع وأن ورشا
وقالون اتفقا على ضمها قبل همز الوصل أخبر هنا أنهما وغيرهما من القراء ممن يضم ميم
الجميع يقفون عليها بالاسكان **وقوله** وفي الاشكال ذلكم قولان أخبر أن الوقف
بالاشارة وهي كناية عن الروم والاشمام للمزم بضمير ميم الجميع فيه قولان الجواز والمنع
وظاهر قوله جواز الاشارة في الوقف على ميم الجميع تقبل همز الوصل والاختلاف في
منعها **قال** مكي في التبصرة ميم الجميع قد اختلف القراء في الكلام عليها والذي
يجب فيها على قياس شرط من أجاز فيها الروم والاشمام أنهم يعملون لا فرق
بين حركة الاعراب وحركة البناء في جواز الروم والاشمام والذي يروى ويشهد المنع
على النص غير معارض له والذي لا يروم حركة الميم خارج عن النص بغير رواية
النص لا أن يوجد الاستثناء فيها منصوصا فيجب الرجوع إليه أنه أصح وليس ما لم يرد
بوجود **وما** يقوي جواز ذلك فيها نصهم على هاء الكناية فيما ذكرنا بالروم والاشمام
فهي مثل الميم لانها تتوصل بحرف بعد حركتها كما تتوصل الميم ويحذف ذلك الحرف في
الوقف كما يحذف على الميم فهي مثلها **وقال** في الكشف وبالروم والاشمام يعلم
انها كانت في الوصل مضمومة ولو وقف عليها بالاسكان لم يعلم هل كانت في
الوصل ساكنة أو مضمومة ففي الروم والاشمام بيان ما كانت حركة الميم عليه في
الوصل وبيان ان كانت ساكنة أو متحركة قال وليس علمنا بواو بمانع من الروم والاشمام
فيه لانه ليس صلة الميم بواو في حركته وانما هي بمانع من الروم والاشمام في الوقف
عليها **قال** في التبصرة وليس قول من منع ذلك لاجل ان الميم من الشفتين
بشيء لاجماع الجميع على الاشمام والروم في الميم التي ليست للجميع ولو لزم له منع
الاشمام لم يلزم له منع الروم ففيما من ميم الجميع لمن ضمها وهو مع بالضم أصلها
أن يقف عليها لغيرهما من المتحركات والاسكان حسن فيهما **وقال** في الكشف
والاسكان فيها أحسن وهو الاصل في الوصل لاجل الميم **قال** في التبصرة
والاشمام حسن كما لالتقاء الساكنين فالوقف عليها بالسكون لا غير **قال** الداني في
جامع البيان واعلم ان الروم والاشمام غير جائز في ميم الجميع اذا وصلت بواو على

لا خط

الاصل **وقال** في التيسير والتهذيب وارشاد المتمسكين والجلاء البيان والتلخيص
والتحرير ونحوه **وقال** ابن الباذش في الاقناع ولا تجوز الاشارة الى ميم الجميع
الموصولة بواو نحو انعمت عليهم وعليهم أأنذرتهم لان الميم انما تستعمل عند
ذهاب الواو ساكنة **قال** وقد اجاز ابو محمد مكي فيها الاشارة ثم انتهى نص
كلامه المنقول في التبصرة ثم ما قاله الامام رضي الله عنه بل يجب الروم والا
شمام في ميم الجميع هو المعارض للنص لان سيبويه نص على ان ميم الجميع اذا حذ
فت بعدها الواو والياء سكنت فقال واسكنوا الميم لانهم لما حذفوا الواو والياء
كرهوا ان يدعوا بعدها شيئا منهما اذ كانتا تحذفان استثقالا فصارت الضمة
بعدها نحو الواو ولو فعلوا ذلك لاجتمع في كلامهم اربع متحركات ليس معهن ساكن
نحو رسلكم وهو بكر هويا هذا الذي انه ليس في كلامهم اسم على اربعة احرف
متحركة كلها **قال** بما تحركت في البناء الاول لانه لا يلتقي ساكنان
فجعل سيبويه بمنع الكلام حكم الميم وهاء الكناية وانبنى على ذلك جواز الروم
والاشمام في الهاء وامتناعه في الميم الا ان من حذف الياء والواو في الوصل
سكن الميم ابدا فلما كان الوقف لجميعهم على الحال الذي استعمله بعضهم في الوصل
ثم قال واما ما ذكره ابو محمد ان من حرك لما لالتقاء الساكنين فالوقف بالسكون فان
الميم اذا احتيج الى تحريكها لالتقاء الساكنين عادت اليها حركة اصلها فمن قال
عليهم الذلة فهو على لغة من قال عليهم ومن قال عليهمو الذلة فعلى لغة من
قال عليهمي ومن المعنى هو الذي منع من نقل حركة الهمزة اليها **وقال**
شيخنا الاستاذ ابو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه والاشارة الى ميم الجميع
في مذهب من ضمها ووصلها ابدا ممتنعة وقياسها على هاء الضمير خطأ لان هاء
الضمير تحذف صلتها وتبقى ضمتها وميم الجميع اذا حذفت صلتها لم تبق ضمتها
ووجب تسكينها والاشارة لا تكون الا لحركة قد استغرقت وحدها وحركة الميم
لم تستغرق وحدها لانه عند التقاء الساكنين يوجب الوقف عليها بالسكون ولا يجوز
غيره **وقوله** ودون كما الضم في القياس اخبر ان ذلك الاشارة في الوقف